الفصل الرابع

الدولة

١ — ما هى الدولة

أتينا كثيراً على ذكر الدولة فما هى ؟ لا أريد أن أسرد طائفة من تلك التعاريف الشائعة (مع اعترافى بدقتها وفضل واضعيها) قبل أن احاول تعرف ماهيتها من المقدمات التى بسطتها فى الكلمة التى صدرت بها هذا البحث . ومن الضرورى أن أقول ابتداء أن الدولة ليست شيئاً مادياً ولكنها شىء معنوى ذو آثار مادية بالضرورة . فالدولة غير الحكومة وغير الوزراء وغير الملوك وغير الشعب وغير البرلمان وان كانت هذه كلها وكثير غيرها من النظم من أسس الدولة

قررنا أن الانسان اجتماعى بطبعه وأثبتنا صدق هذا القول المأثور اثباتاً لا يترك مجالا فى صحته . فاذا كان الانسان يعيش جماعات وكانت الرغبات الحقة لأفراد الجماعات البشرية المختلفة لا تسود قبل أن تتحول وتتعدل الرغبات العارضة الوقتية كان لابد اتقاء للفوضى ولما ينجم عن الاصطدام والاحتكاك من ارادة عليا توجه وتنظم جهود الأفراد الى غاية تلتقى عندها الرغبات الفردية بعد أن تحور وتتعدل الى ما يحقق الغرض

obeikandl.com

المشترك للجميع وهو الحياة الطيبة حياة الأمن والرخاء . هذه الارادة العليا الفعالة فى كل جماعة سياسية مستقلة هى الدولة

والدولة نمو وتطور اجتماعى تقتضيه نفس طبيعة الانسان الاجتماعية لأنه لو لم يكن هناك غرض مشترك لما كان اجتماع . واذا قلنا أنها نمو وتطور فانا نعنى أنها لا تُمنح ولا تعطَى ولكنها تنشأ بتوفر أركان خاصة لابد منها لقيام الدولة . ولا يمكن أن تمنح جماعة سياسية جماعة أخرى وجوداً يصح أن يسمى دولة إذ لا يمكن أن تكون الجماعة الثانية دولة مالم تكن فيها هى العناصر اللازمة لكيان الدولة وحياتها وبقائها

وما دامت الدولة هى الارادة العليا الفعالة فى الجماعة فلن تقوم مالم تكن الجماعة مستقلة عن غيرها أى سيدة نفسها لأن سلطان الدولة لا يتعدد ولا يتجزأ . فالقول مثلا بأن دولة بريطانيا جعلت الجماعة المصرية دولة مستقلة يناقض نفسه لأنه اما أن تكون الجماعة المصرية نضجت نضوجا سياسياً تكون معه ذات ارادة عليا مسيطرة فعالة داخل الحدود المصرية تجمع الارادات الفردية وتوجهها الى غرض مشترك واحد أو لا تكون بلغت هذا الحد من النضوج السياسى . فاذا كانت بلغته فليس من الدقة فى شىء أن نقول أن بريطانيا منحتها وجوداً مستقلا يصح معه أن تسمى دولة فى حين أنها أصبحت كذلك بالتطور والرشد والنضوج السياسى وتوافر عوامل خاصة . واذا كان لابد من ذكر بلد بصدد النضوج السياسى لبلد آخر فيمكن التعبير بأن دولة أو دولا اعترفت بالجماعة دولة مستقلة وهذا شىء آخر . أما إذا لم تكن مصر نضجت بعدُ النضوج

السياسى الكافى لقيام دولة مستقلة بها أو كانت قوى انجلترا تعمل على تفكيك الجماعة المصرية وتحول دون امتزاج الارادات الجزئية واندماجها فى ارادة عليا فعالة موحدة الغرض خاضعة لنفسها فلا تصيرها منحة انجلترا دولة لأن الذى يعطى يستطيع أن يمنع ويسلب أى أنه لا يكون هناك استقلال فعلى بل يكون المسيطر على الجماعة المصرية دولة أجنبية هى الدولة الانجليزية

فى هذا العالم طوائف مختلفة تشترك كل طائفة منها لحد كبير فى الأخلاق والعادات واللغة وهى بحكم هذا الاشتراك اجتمعت وكونت جماعات فى بقع متعددة من الأرض تسيطر فيها إرادة عليا فعالة يدين لها الجميع بالولاء والطاعة والخضوع . فاذا أردنا أن نستخرج تعريفاً للدولة أمكن القول بأنها « هى الارادة العليا السائدة سيادة مطلقة على جميع الافراد فى جماعة سياسية مستقلة ببقعة من الأرض معينة » . وليس المدار فى نشوء الدولة على الكثرة العددية أو اتساع المساحة أو الثروة بل على قابلية الجماعة لتكون منها ارادة عليا فعالة توجه الجهود المتعددة لغرض مشترك وعلى قدر سهولة هذا الامتزاج تكون صلاحية الجماعة لنشوء دولة بها ، أما ضياع كثير من القوى فى الاحتكاك الناشىء عن تنافر الاغراض وتعارض الارادات الجزئية استرسالا واسرافاً فى المصالح الذاتية فيعوق قيام الدولة ويضعف من قوتها . ولن تقوم دولة قوية فى جماعة ساد فيها خلق الأنانية كما لن تعدم جماعة ساد فيها خلق الايثار والتضحية قيام دولة قوية فيها لأن الاثرة والأنانية تسبب ضياع

كثير من القوى باحتكاك الأغراض المتنافرة فيها بينما تساعد التضحية والايثار على تقارب الأغراض وامتزاج الارادات الجزئية . وإذا قارنا سلوك الجماعة الانجليزية مثلا منذ نحو ثلاثمائة عام أيام هدد فيليب ملك اسبانيا كيانها باسطوله المسمى بالارمادا بسلوك الجماعة المصرية اليوم وقد هددها الاستعمار الأجنبي شر تهديد وعلمنا أن الأمة الانجليزية تضافرت كل قواها لصد ذلك الخطر الداهم وأن الامة المصرية عجزت عن الاتحاد للقيام بعمل اجماعى ضد المعتدى على كيانها القومى ووجودها المستقل سهل علينا ادراك السر فى قيام الدول وانقراضها وعلمنا أن العمل المشترك حيث تسود ارادة عليا مسيطرة مصدر القوة وأن العجز عن القيام بعمل مشترك لغرض مشترك أصل الضعف والهوان

بعدهذا لانرانا بحاجة الى القول بأن هناك فرقاً بين الدولة والحكومة والامة أو الشعب . فالشعب مجموع الأفراد الذين جمعتهم روابط متعددة فى بقعة من الأرض معينة سواء كان ذلك الشعب سيد نفسه أو كان مسودا . والحكومة هى اداة تنفيذ ارادة الدولة وقد تكون الدولة المسيطرة أجنبية كما تكون وطنية وفى الحالة الاولى تكون الحكومة أداة تنفيذ الارادة الأجنبية

قلنا أن الدولة نمو وتطور تستلزمه نفس طبيعة الاجتماع فما هى العناصر اللازمة لقيامها ؟ هذه العناصر هى :

أولا — اجتماع عدد وافر من الناس يشتركون لدرجة معينة فى

الميول واللغة والأخلاق اشتراكا يكفي لتكوين كتلة للدفاع عن كيان الجماعة المستقل ازاء الدول الاخرى واستغلال أراضيها

ثانياً — وجود بقعة من الأرض معينة قابلة للانتاج

ثالثاً — أن تكون الجماعة مستقلة داخل حدودها أى معترف لها بالسيادة وقادرة على بسط هذه السيادة داخل حدودها غير مقيدة الا بقيود الاجتماع المشتركة بين جميع الدول

رابعاً — أن تكون بلغت من التطور الاجتماعى حداً يسمح بسيادة ارادة عامة على جميع الأفراد سيادة مطلقة

السكان . فاذا لم يكن عدد أعضاء الجماعة كافياً لاستغلال الأرض والدفاع عنها فلا تستطيع الجماعة الثبات فى وجه المغيرين كما حصل للجبل الاسود . واذا لم تكن العناصر المكونة لها متجانسة صعب توحيد الجهود لغرض واحد . وقد اخفقت حتى الآن كل الجهود التى بذلت لانشاء دولة من خليط غير متجانس وأحدث الأمثلة على ذلك تركيا والنمسا وروسيا فقد فشلت محاولاتها انشاء دولة واحدة من خليط من الناس لا تربطهم روابط قوية كما فشلت من قبل محاولات الفرس والرومان والعرب . ولا بد أن تخفق المحاولة التى تقوم بها بريطانيا اليوم لاقامة الدولة التى يطلقون عليها اليوم اسم الامبراطورية البريطانية اذا لم تعدل سياستها وتقصر الاتحاد على العنصر الانجلوسكسونى

بقعة الأرض

واذا لم توجد قطعة معينة من الأرض تسود فيها الارادة العليا سيادة مطلقة فلا يمكن قيام الدولة كما هو شأن اليهود اليوم . تشتتت اليهود فى جميع بقاع الأرض لأسباب ليس هذا محل بسطها فحال ذلك دون قيام دولة منهم رغم ماامتازوا به من النشاط والرقى واتساع الموارد المالية والفكرية . ونشك كثيراً فى فلاح محاولة انشاء دولة منهم بفلسطين إلا إذا كان الجنس مازال محتفظا بعادات مشتركة رغم تشتته وسكناه بقعاً من الأرض مختلفة من كل وجه واندماجه فى أوساط متعددة ، وهو ما لا نظنه

كون الجماعة مستقلة

واذا لم تكن الجماعة مستقلة كل الاستقلال داخل حدودها استحال قيام الدولة لأن السلطان لا يمكن تعدده اذ السلطة العليا لا تسمى كذلك إلا إذا كانت واحدة فاذا ما تعددت السلطات انعدمت الدولة . ومن هذا نرى أن كل البلاد الخاضعة لنوع من الاشراف الأجنبى لا يمكن أن تقوم بها دول بالمعنى الصحيح مادام ذلك الاشراف موجوداً . فكندا واستراليا ونيوزيلندا مثلا وإن كانت تتمتع بنصيب وافر من الحكم الذاتى لا يمكن أن يقال أن بها دولا قائمة لا لأن الحاكم تعينه بريطانيا فقط ولكن لأن كل نظام تتمتع به يمكن قانونا نقضه بقرار من البرلمان البريطانى . وقل مثل ذلك وأكثر منه عن ارلندا والعراق وجنوب

افريقية . وتحاول بريطانيا أن تظفر من مصر بتعاقد يجعل تدخلها فى الشؤون المصرية مشروعا . فاذا ظفرت بهذا التعاقد على أساس تحفظات ٢٨ فبراير فلن تكون مصر حرة ولا يمكن أن يقال أنها دولة مستقلة ذات سيادة . فأما مركزها الحالى بمصر فمركز المغتصب واحتلال الجند البريطانى للأراضى المصرية محض اعتداء ولكنه مناقض كل المناقضة لقيام دولة مصرية الآن بالمعنى الصحيح

قد يقال أن نظام سويسرا والولايات المتحدة والمانيا مثل لتعدد السلطان والبلاد مع ذلك مستقلة وأن ولاية القضاء والمناصب العليا الادارية تجزئة للسلطان فكيف يمكن مع هذا القول بأن سلطان الدولة لا يتعدد ولا يتجزأ . لكن المتأمل لا يجد أى تناقض فسلطان الدولة فى نظام الاتحاد موجود فى الاتحاد ذاته لا فى الولايات المكونة له والسلطان المخول لتلك الولايات انما هو تفويض من الدولة المركزية لحد ما . كذلك ولاية القضاء الخ انما هى تفويض أو توكيل من قبل الدولة صاحبة السيادة

قلنا أن الدولة تكون صاحبة السلطان المطلق داخل حدودها بمراعاة شروط الحياة الاجتماعية فهل لهذه الشروط قوة القيود الحقيقية ؟ ان الذى نعلمه أن ليس لها إلا صفة أدبية بحتة فهى بهذه الصفة ليست قيوداً بالمعنى الصحيح فاذا لم تعتبرها دولة قوية فلن يحاسبها إلا ضميرها ان صح أن يكون للدول ضمير . وأوضح مثل على ذلك مركز بريطانيا بمصر . فقد وطدت لنفسها مركزاً يستند الى القوة المادية الغشومة دون غيرها وقد تصرفت فى كثير من الأحايين تصرفا لا مبرر له من الوجهة الحقوقية

أو الدولية ثم لا تجد من يعترضها أو يقف فى سبيلها لأنها قوية ومصر ضعيفة . وهى تحتل مصر وتتصرف فى الشئون المصرية المدنية والعسكرية وتسيطر على منابع الحياة المصرية . وحدث أخيراً أنها طردت الجند المصرى من أرض مصرية دون اكتراث للاتفاقات أو حساب اللياقة فلم تجد ما يصدها أو يرجعها الى جادة الحق من قانون دولى أو عرف أو مراعاة صداقة أو حق

نعم انها تختفى وراء أدوات تنفيذ من المصريين أنفسهم ولكنها على كل حال هى المسيطرة على البلاد وعند اللزوم اذا تعذر ايجاد أدوات تنفذ ارادتها بطلاء مصرى تلجأ الى القهر المكشوف ثم لا تجد من يعترضها لأنها قوية ومصر ضعيفة

كذلك قيام الامتيازات الأجنبية ببلد ينقص من سيادة الدولة المستقلة بذلك البلد . ويظهر هذا واضحاً اذا ما تذكرنا أن الدولة يجب أن تكون مطلقة التصرف داخل حدودها . ولا يمكن أن تقاس المعاهدات والالتزامات المتبادلة بالامتيازات الأجنبية لأنه يغلب فى المعاهدات تبادل المنافع أما الامتيازات فقيود لمصلحة فريق واحد . فمصر بخضوعها للامتيازات الأجنبية لا تقوم بها دولة مستقلة ذات سلطان تام داخل حدودها ولو كانت خالية من الجند الأجنبى والسيطرة الأجنبية الادارية ذلك لأنها لا تستطيع قهر الأجنبى المتمتع بالامتيازات الأجنبية على دفع الضريبة غير العقارية الخ ولا تستطيع محاكمة مجرم وان ضبط متلبساً بالجريمة اذا كان من رعايا دولة تتمتع بالامتيازات الأجنبية كما لا يمكن أن تلزمه

بدفع ضريبة على الايراد مثلا إذا ما فرضتها على المصريين وهذه القيود لا تتفق مع الاستقلال والسيادة

واستقلال الجماعة يستلزم أن تكون مواردها الحيوية فى قبضة يدها والا كان للدولة القابضة على تلك الموارد ما تتسلط به على ارادتها بتهديدها من حين لحين . وتظهر أهمية هذه النقطة إذا اعتبرنا حال بلاد كالبلاد المصرية تعيش على مياه النيل . فاذا سيطرت دولة أجنبية على مياه هذا النهر كما تحاول بريطانيا اليوم أصبح القطر المصرى فى قبضة يدها ولا يمكن أن يقال بحق حينئذ أن مصر دولة ذات سيادة مستقلة عن النفوذ البريطانى ولو لم يكن بها جندى أجنبى واحد ولو لم يكن للأجانب امتيازات تعفيهم من الخضوع لارادة الدولة . ان مصر من غير النيل صحراء لا أكثر ولا يمكن أن تقوم دولة بالصحراء ولا يقلل من خطر المحاولة البريطانية أن البريطانيين قوم متمدينون أو أنه يمكن أن تسيطر على مياه النيل لجنة دولية فقد ذقنا مدنية انجلترا سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٤ وشهدنا نفوذاً للجان الدولية فى الخلاف اليونانى الايطالى والارلندى البريطانى . ويجب أن نفهم أن ليس للدول ضمير عند تحكم الغرض . فمجرد سيطرة أى دولة على منابع النيل تكفى لتهديد استقلال مصر مهما بلغت من النظام لأن تلك السيطرة وسيلة للضغط على ارادتها

هذه هى العناصر المادية التى يجب توافرها لتكون من الجماعة دولة بالمعنى الصحيح . وأهم من هذا كله أن تكون الجماعة بلغت من النضوج حداً يسمح بسيطرة ارادة عليا فعالة . ولا بد لهذا من اجتماع شىء كثير من

الادراك والغيرة وسيادة روح النظام

ليست الدولة هى القوة السياسية فقط أو القوة الحربية ان صح فصل هذه القوة أو تلك عما عداها بل هى مجموع النظم من الاسرة والتربية الى المالية والحربية وبالاختصار كل مايؤدى الى الرخاء وصيانة الأمن فى الحياة الاجتماعية . وبقدر حسن ادراك كل فرد فى الجماعة لواجبه نحوها ونحو نفسه وقدرته على القيام بهذا الواجب على أحسن وجه تكون صلاحية الجماعة لقيام دولة قوية بها . فالزارع فى حقله والتاجر فى حانوته والجندى والقائد فى الميدان والقضاة ورجال الادارة فى مكاتبهم وكراسيهم والمعلم والتلميذ فى المدرسة والأب والام فى المنزل والعامل فى المصنع وصاحب المال فى المكتب كل هؤلاء لهم نصيبهم فى تكوين الدولة . ولست أقصد بهذا الى القول بأن كلا منهم لايتحرك إلا والصالح العام نصب عينيه ولكنى أقول أن الصالح العام مشترك وما دام تقسيم العمل ضرورة فقيام كل منهم بنصيبه على خير وجه يعمل فى بناء الدولة . ان الحياة الطيبة وجهة الجميع تهدى اليها الفطرة البشرية والمنطق السليم. فأما الفطرة البشرية فموجودة فى كل انسان وأما المنطق السليم فنتيجة التربية والمعرفة . وتلك الفطرة وهذا المنطق يناديان بأن قيام الدولة لا بد منه . ولكنه لايتاح إلا إذا بلغت الجماعة درجة من الرقى فى العلوم والصناعات والاخلاق تستطيع معها أن تدرك ضرورة سيادة ارادة عليا وتعمل على قيامها لتقهر مافى نفوس الأفراد من الميول الحيوانية وتعدل ارادة كل فرد بحيث تتوجه جهوده لتحقيق

الارادة الحقة ارادة الحياة الطيبة

بعد هذا البيان لانرى بأساً من ايراد بعض التعاريف : قال وودرو ولسن ان الدولة «هى جماعة من الناس فى بقعة معينة من الأرض يسود فيها سلطان القانون» . وقال وولسى « انها جماعة تقيم العدل فى بقعة معينة من الأرض على أيدى عمالها طبقاً لقانون تضعه لهذا الغرض »

وقال هولاند انها « اجتماع عدد كبير من الناس فى بقعة من المعمور معينة يخضع كل فرد منهم لارادة الغالبية أو طائفة من الطوائف بما لتلك الغالبية أو تلك الطائفة من القوة » وقال جنكس انها « الجماعة منظمة مستقلة تدير شئونها بنفسها » وقال بوزانكيه انها « الجماعة كوحدة معترف لها بحق بسط نفوذها على جميع أعضائها فى بقعة معينة من الأرض باستخدام القوة المادية المطلقة كلما أرادت » وهو يرى أن الجماعة تكوّن نفسها بهذا الشكل بالتطور والاخفاق تارة ، والنجاح تارة أخرى فى تجاريب الحياة

ب — علام يرتكز سلطان الدولة

من أظهر لوازم الدولة امكانها استخدام القوة المادية بلا قيد فى تنفيذ ارادتها ضد كل خارج عليها داخل حدودها . فعلام يرتكز سلطان الدولة ؟ نحن لانتردد لحظة فى القول بأن الامة هى مصدر هذا السلطان ارتكانا على تحليلنا السابق . لكن كثيراً من الكتاب يعتبرون هذه النقطة أصعب الابحاث السياسية ويذهبون فى الاجابة عن هذا السؤال مذاهب

شتى . ونظن أن منشأ الصعوبة عندهم عدم تعيين ماهية الدولة تعييناً واضحاً والخلط بين السلطان القانونى والسلطان السياسى . وقد يكون من المفيد استعراض الخلاف مجرد استعراض استكمالا للبحث وان كنا نرى فيما قررناه مايكفى لتبرير النتيجة التى ندعو اليها وهى أن الأمة مصدر السلطان وعليها يرتكز سلطان الدولة

ذهب اوستن المشترع الانجليزى الأشهر واتباعه — وهم كثيرون جداً — الى أن القوة التى تضع وتنفذ القانون هى مصدر السلطان وهى فى بريطانيا العظمى وفى البلاد التى اخذت عنها نظام الحكم فى البرلمان ، ويعنون بالبرلمان المجلسين والرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية وهو الملك فى بريطانيا ورئيس الجمهورية فى الولايات المتحدة الأمريكية . وعند هؤلاء أن البرلمان قانوناً يمكن أن يصدر أى قانون رغم ارادة باقى الأمة حتى ولو كان ضد الأخلاق العامة وضد الصالح العام . فاذا اعترض معترض بأن المجلسين ذاتهما محدودا العمر وأنه لذلك ينبغى أن يكون الناخبون معتبرين مصدر السلطان ردوا عليه بأن من الممكن قانونا أن يصدر البرلمان قراراً بأن يبقى الى الأبد ويعين هو بدل من يموت أو يترك البرلمان لأى سبب . وهكذا كلما فتح لهم باب سدوه على أساس سلطة البرلمان القانونية المطلقة

هذه نظرية اوستن وهى شائعة فى البلاد التى تتكلم الانجليزية وظاهر أنها تتمسك بالنظريات وتنسى الواقع وتهمل التقاليد ويتجاهل واضعوها وأنصارها أن مخالفة البرلمان لتقاليد الامة قد تسوق الى ثورة وأن

البرلمان ذاته لا يمكن أن يكون مجموعة قائمة بذاتها من الأفكار الشاذة عن أفكار الأمة ذات رغبات شاذة مناقضة لرغباتها . نعم لم يذكر أوستين وأتباعه سوى خاصة واحدة للجماعة المنظمة هى القوة التى تأمر وتتولى تنفيذ ما تأمر به فأما ماهية الدولة ذات الارادة العليا وكونها نتيجة تطور الجماعة وأما المؤثرات المختلفة التى تؤثر فيها وتعمل على تشكيلها فقد تجاهلوها كما تجاهلوا سلطان التقاليد والعادة والدين وتاريخ التطور البشرى . دار بحثنا فى الدولة على أن الارادة العليا ارادة الدولة ليست آتية من الخارج وانما هى امتزاج وائتلاف ارادات الأفراد لغرض واحد مشترك هو تحقيق الحياة الطيبة للجماعة ومع هذا الفهم لا نرى وجهاً لاعتبار القوة التشريعية والقوة التنفيذية مصدر السلطان بل الامة هى هذا المصدر

نعم قرر اوستين « أن ما يقره صاحب السلطان فى حكم ما يأمر به » واستخرج أنصاره من ذلك دفاعاً ضد ما وجه الى مذهبهم من الاعتراضات المبنية على التقاليد والعادات. لكن الفريق الآخر تساءل : « وكيف يمكن أن يطبق ذلك على ما لابد لذى السلطان من اتباعه من التقاليد والعادات؟ ان هذا لا يسرى عليه كما لا يعتبر اقرارنا لصحة قانون الجاذبية مثلا انشاء لهذا القانون » والواقع أن المغالطة ظاهرة : فاقرار ما لا سبيل لنقضه ليس اقراراً فقط ولكنه إذعان وتسليم والمشرع والمنفذ فى الجماعات يذعنان للظروف وللتطور اذعاناً . فالأمة فى الواقع مصدر السلطان

وأخيراً يقول المعترضون على نظرية اوستن أنه إذا أمكن التسليم

بأن القوة المشرعة هى مصدر السلطان القانونى فان السلطان الحقيقى أو السياسى يرتكز على جهة اخرى هى الامة فهى مصدر الفكر والوحى ومظهر تطور الجماعة . فى مقدورها قلب نظام الحكم إذا لم يتمش مع مشيئتها وفى وسعها اكتساح كل سلطة عدا سلطتها واخضاعها لها . وقد يقال أن الكثرة العددية لا تكفى وحدها للحصول على القوة اللازمة لقلب النظام فبضعة آلاف من الجند المدرب المزود بالسلاح وحسن القيادة تستطيع اخضاع امة يعد أفرادها بالملايين. لكن هذا الاعتراض لا يثبت أمام هذه الحقيقة وهى أن المدار على أفكار الجماعات لا على أجسامها . قال رتشى « ليست السلطة السياسية فى جماعة خاضعة للكثرة العددية ولكنها فى مجموعة الأفكار والمشاعر وهى تشمل تقاليد الماضى وحاجات الحاضر وآمال المستقبل . . فمصدر قوة القيصر فى روسيا وأساس طاعة رعيته له يرجعان الى اعتقاد سواد شعبه فى أنه يستمد حقه فى حكمهم من الله »

أجل ان السيطرة على أفكار الشعب لا الجيوش ولا الأساطيل هى مصدر القوة فاذا اتجهت ارادة الأمة الى الخلاص من عنصر ظالم سواء كان أجنبياً أو وطنياً فلن تثبت الماديات أمام الأمة المتنورة المتذمرة .

وإذا كان رتشى قد اتخذ له من روسيا بالأمس مثلا يستعين به على تقريب وجهة نظره للافهام فانا نجد من حال روسيا نفسها اليوم ما يؤكد صحة نظر الكاتب العظيم . كانت الحكومة الروسية وعلى رأسها القيصر قابضة على أزمة الجيش بعدته ولكنها لم تكن قبيل الانقلاب قابضة على

أفكار ومشاعر شعبها ان صح هذا التعبير فقبضتها هنا كانت آخذة فى التراخى بتأثير التعاليم البطيئة المستمرة التى كان يبثها قادة الأفكار المتذمرون ويتقبلها الشعب الساخط أو بتعبير أدق الفريق المتنور الساخط منه . فلما تغير اعتقاد سواد الروسيين فى قيصرهم وبلغ سخطهم على النظام حداً معيناً بتأثير عوامل مختلفة تغير الجيش معهم لأنه جزء منهم واكتسحوا القيصر وحكومته وقلبوا النظام رأساً على عقب . نعم ان هذا الانقلاب أوقع الشعب الروسى فى الفوضى ولكن الحادثة دليل على أن قوة الجند ليست كل شىء وأن الأفكار والمشاعر تحول الماديات الى الطريق الذى ترسمه . وهذا موسوليني رجل ايطاليا اليوم ماذا كان يملك من الجيوش والأسلحة حتى تمكن من القبض على ايطاليا بيد من حديد ؟ لم يكن يملك شيئاً مادياً يذكر بجانب ما كان لدى الحكومة من القوى المادية ولكنه نجح فى تغيير الأفكار والمشاعر وفاز فى اقناع السواد الأعظم من مواطنيه بخطر الشيوعية وبضعف الحكومات المتوالية وعجزها عن رد الخطر فتمكّن باتجاه الشعور العام من اجتذاب الجيش وانتزاعه من يد الحكومة واستطاع وضع يده على قوى ايطاليا وتوجيه تلك القوى الى الجهة التى يرى الفاشستى وجوب الاتجاه اليها

لسنا نقصد بهذا القول الى تحبيذ الشيوعية أو الفاشزم ولكنا ضربنا المثل بالمذهبين المتناقضين القائمين أو بالحرى اللذين يحاولان السيادة فى عصر واحد لاثبات ما قرره رتشى منذ عهد بعيد من أن الماديات ليست شيئاً بجانب الأفكار والمشاعر

ان الأمة إذن مصدر السلطان لا الملوك ولا الوزراء ولا البرلمان ولا جمهور الناخبين . نعم كثيراً ما يسلس قيادها للزعماء ملوكا كانوا أو غير ملوك ولكنها إذا أعيتها الحيل فى « إزاحة العراقيل » من سبيل أمانيها بالطرق السامية لجأت الى الثورة وحينئذ لن يستطيع الوقوف أمامها جند ولا سلاح لأنها تستطيع التغلب على كل شىء إذا أحسنت قيادتها . على أنه إذا كانت الامة تناضل قوى داخلية تقف فى سبيل رغباتها الحقة وفى سبيل المصلحة القومية فليس الجند الا جزءاً من الشعب يتأثر بما يتأثر به باقى الأفراد ويشاطرهم آمالهم وأمانيهم ومخاوفهم ومصيرهم . فالذين يقولون بتفوق الجند المنظم يتناسون هذه الحقيقة كما يتناسون أن النظام واتحاد الجهود ممكن فى كل جماعة . وقد أدرك هذا زعماء القومية وطلاب التغيير فى كل زمان وعملوا حسابه وكان نجاحهم متناسباً مع القدرة على توحيد جهود الامة

ويظهر أن أوستن وأتباعه نظروا الى نظام الحكم الانجليزى وبنوا عليه حكمهم فاذا سامنا بالنظرية فى نظام كالنظام الانجليزى اضطررنا الى الالتجاء الى النظرية التى نأخذ بها نحن فى نظام كنظام الاتحاد السويسرى وحتى فى نظام الولايات المتحدة الأمريكية نجد للمحاكم العادية سلطانا وهو أن تبطل كل قانون تراه مخالفاً للدستور

واذا عجزت جماعة عن جعل الامة مصدر السلطان الفعلى فليس هذا لأن الفكرة غير صحيحة بل لأن الجماعة لم تعد الاعداد الكافى أو لم تنضج النضوج المطلوب وهذا لا ينقص من قيمة الفكرة قليلا ولا كثيراً

وفى التاريخ الحديث المثل على صحة ما نذهب اليه

حرصت بريطانيا العظمى على أن تكون الأمة عملا مصدر السلطان فكانت الامة فعلا صاحبة السيادة العليا فى كل شؤونها . نعم اعترضتها صعاب كثيرة ولكنها تغلبت عليها فى النهاية وأصبح نظام الحكم فيها أثبت منه فى كل بلد آخر . وهؤلاء أهل الولايات المتحدة الأمريكية رأوا أن تكون ببلادهم دولة مستقلة فاعترضتها قوى بريطانيا ولم تكن هذه القوى بالشىء اليسير ولكنها لم تثبت أمام قوى الأمريكيين المعنوية فقد تأصلت الحرية فى نفوسهم ولم يكن ما يعترضهم ليثنى من عزمهم عن الوصول اليها . وهذه فرنسا وقد عانت أقسى ضروب الاستبداد فازت أخيراً بتقرير سلطان الأمة الأعلى عملا بعد هزات عنيفة وتقلبات بين نظام وآخر سنين عديدة . ونعتقد أن مصر ستفوز حتما بغرضها وتقوم بها دولة مستقلة عملا إذا وفقت الى توحيد ارادات الأفراد وتوجيهها الى هذا الغرض المشترك ووفرت هذه القوى العظيمة الضائعة فى الاحتكاك الناشىء عن كيد فريق من الأمة لفريق آخر ونسيان المسألة القومية الكبرى وهى حال أدت الى ما يشبه الفوضى الخلقية فى هذه الفترة العصيبة من حياتها . وقد علمنا التاريخ أنه يكفى أن يتحرك الشعب الى تحقيق غاية الانسان وهى الحياة الاجتماعية الطيبة عن عقيدة وايمان قويين لتتحرك كل القوى الكامنة فى النفوس البشرية من أمل وتصميم وفكر وابتكار وانتاج بنظام فى هذا السبيل . فاذا مارأينا شعوبا تصبو لهذه الغاية وتتجه اليها وتسير فى السبيل ثم تفشل فلا بد أن يكون هناك

شيء من العيب فى حركتها وواجب المفكرين اكتشاف هذا العيب وتلافيه ليرتكز سلطان الدولة على الأمة مسترشدة « بتقاليد الماضى وعبره وحاجات الحاضر ووسائله وآمال المستقبل »

جـ — متى تتدخل الدولة

ليس سلطان الدولة المطلق داخل حدودها محلا للمناقشة ولا موضعاً للتساؤل لأنه إذا انكر حق الدولة فى تنفيذ ارادتها أو انعدم امكان استعمال القوة المادية لتنفيذ القانون ضد كل خارج عليه غرقت الجماعة فى الفوضى . انما موضوع البحث تعرف المواضع التى تستخدم الدولة فيها قوتها هذه دون اضعاف المسئولية الشخصية وعرقلة النمو الفردى وقتل روح الابتكار

الغرض من قيام الدولة تحقيق الحياة الانسانية الطيبة ومن أهم الوسائل لبلوغ هذه الغاية قيام القانون وسيادته فاذا لم يعن المشرعون والقائمون بالتنفيذ بوضعه وتطبيقه أمكن أن تكون الوسيلة هادمة للغاية لا موصلة اليها وهنا موضع الخطر . وهنا تظهر أهمية البحث ودقته

ومن المتعذر وضع نظام يصلح لكل جماعة بل المصلحة تقضى بان تختلف النظم باختلاف الجماعات وتفاوت أخلاقها وعاداتها ومداركها وموقع أراضيها ومواردها الطبيعية الخ الخ على أن هناك قواعد عامة تضبط النظم المختلفة وهذه القواعد العامة هى التى نحاول تبيانها ومناقشتها ،

وخير وسيلة لذلك ايراد مذهبي الفردية Individualism والاشتراكية وهما المذهبان اللذان يتنازعان السيطرة على نظام الحكم فى الوقت الحاضر . ولكى يظهر الفرق جليا يحسن عرض آراء المتطرفين من أنصار كل مذهب حتى نكفى أنفسنا مؤونة التفاصيل. ويمكن ادراك مذهب غلاة الفردية من قول بعضهم « أن معاونة الدولة للفقير والعاجز والمتقدم فى السن تعمل على أن تعيش أصناف من الناس لا حق لها فى البقاء . قد يبدو أن من الخشونة القول بوجوب ترك من أعجزه الضعف أو المرض من العمال ينافس وحده زميله المتمتع بالقوة والنشاط والشباب فيتصارعان حتى يصرع القوى الضعيف . وقد يظهر ان من الفظاظة القول بترك الأرامل واليتامى يغشون معترك الحياة دون سند خاص من جانب الدولة ليفوزوا بالبقاء أو ليتلاشوا من الوجود ليفسحوا الطريق لمن هم أجدر منهم بالحياة . ولكنا اذا نظرنا الى الجماعة لا باعتبارها أفراداً بل باعتبارها كلا لا يتجزأ ووضعنا نصب أعيننا الصالح العام وضح لنا ان تلك المظاهر الخشنة ليست سوى أسس قوية للنهوض والتقدم والفلاح »

هذه صورة من صور الفردية المتطرفة موشاة بفكرة بقاء الاصلح . واذا رجعنا الى ما اثبتناه فى الكلمة التمهيدية من ان أساس حياة الجماعة التعاون الممزوج بروح الايثار ظهر لنا مقدار ما فى مذهب غلاة الفردية من البعد عن طبيعة البشر وعلمنا أنه لذلك لا يمكن أن يعيش ، فانه لن يعيش من النظم الا ما كان متفقا مع طبيعة الانسان

على أنه وان كان ايراد الرأى المتطرف يعيننا على ادراك الفردية

بسهولة فانه لا يساعد على دقة الحكم على المذهب ذاته حكما صحيحاً .
الغرض فى نظر هذا المذهب الدفاع عن الحرية الفردية لمساعدة النمو الذاتى وبذلك ترقى الجماعات لأن الفرد فى نظرهم هو كل شىء . ولن يستطيع الفرد بلوغ أقصى حدود النمو الذاتى وهو مثقل بقيود الجماعة أو محمول على اكتافها بل الوسيلة لبلوغ هذا النمو تركه يناضل لنفسه ولو أدى هذا الترك الى سقوط بعض الافراد فى الميدان . ومما لاشك فيه أن قيام مذهب الفردية ساعد كثيراً على تقدم العالم فى الصناعة والتجارة وجنى منه فوائد لا سبيل للحط من قيمتها . لكن هناك مصاعب لا يستطيع الفرد تذليلها حتى يقوم بنصيبه من العمل ولا يستطيع ازالتها من سبيله سوى الجماعة . قلنا أن المساواة تعنى اتاحة فرص متساوية للنمو الفردى وما لم تتدخل الجماعة فلا سبيل الى تقليل فروق عدم المساواة الطبيعية . فتدخل الجماعة اذن لا بد منه ليصل الافراد الى ما فى طبيعتهم من الاستعداد للنمو . والتغالى فى تطبيق مذهب الفردية يؤدى الى نتائج غير مقبولة تنافى طبيعة البشر ولا يمكن التسليم بها الا اذا جردنا الانسان من أهم مميزاته . ومن جهة أخرى يؤدى تدخل الدولة فى كل شىء الى اضعاف المسؤولية الشخصية وانحطاط قوة الفرد مادية كانت أو معنوية وفى هذا وذاك ضرر

يرى أنصار مذهب الفردية أو الذاتية أنه لا ينبغى أن تتعدى سيطرة الجماعة على شؤون الافراد أعمال الشرطة : تضرب على أيدى الخارجين على النظام فى الداخل وتصد غارة المعتدين من الخارج وتترك

كل المشروعات للمجهود الفردى ليكون من التنافس مايثير الهمم ويشحذ العزائم فيدفعها الى الاكثار من الانتاج فيزداد الرخاء . وهم فوق خوفهم من أضعاف المسئولية الشخصية اذا أمنت الدولة فى التدخل فى الشؤون الفردية يرون الحكومة غير صالحة للقيام بالمشروعات التى لا تصل حد الكمال الا بالحماسة والتسابق والتنافس الفردى . هذا ما يستند اليه الفرديون فى تعزيز مبدئهم . وقد فاتهم أن هناك مشروعات لا يمكن أن يقوم بها مجهود الافراد كما ينبغى اما لأنها غير مثمرة مباشرة أو لأنها تحتاج لتخصص أو لمجهود عظيم جداً أو تتطلب موارد ليست لدى الأفراد أو لان احتكارها يؤدى الى أرباح فاحشة ، واغتناء فريق صغير على حساب باقى الجماعة . فنظام البريد مثلا عمل مفيد ولكن تعميمه حتى فى البلاد التى ليس بها من الأعمال ما يسد نفقاته أمر لا يقوم به الافراد لأنه غير مثمر . وتوزيع مياه الرى خاصة فى بلد كمصر أمر لابد منه فاذا ترك أمر التوزيع للمشروعات الفردية دون أى تدخل من الدولة أمكن تصور احتكار بعض الأفراد أو بعض الشركات لمنابع المياه وفى هذا من الضرر ما لا سبيل لانكاره . على أن عيوب غلاة الفردية تنكشف اذا ما تذكرنا أن عدم المساواة أمر طبيعى وأنه حتى بغض النظر عن كونه أمراً طبيعياً فان هناك عوارض تؤدى اليه كموت فجائى أو غرق أو حريق أو مرض فاذا لم تتدخل الجماعة لتتيح للنمو الفردى أعظم فرصة فان التوازن يختل ويفوت الغرض الذى قامت الفردية لتحقيقه . ومما لا شك فيه أنه اذا ترك القوى يرهق الضعيف بلا قيد ومن غير أن

تأخذ الجماعة بيد الضعيف حتى يقوى لا تكون النتيجة فى النهاية الا خسارتها . ان المطامع الشخصية تارة والقصور تارة أخرى تعمينا فى أحوال كثيرة عن أدراك رغبتنا الحقة ولا بد لادراكها من أرادة عليا هى أرادة الدولة أو القانون . فتدخل القانون أحيانا فيما بين الزراع والملاك أو أصحاب المعامل والعمال أو المنتج والمستهلك الخ لا يمكن أن يكون بحق موضع طعن أو محلا للأنكار فترك الحبل على الغارب يوقعنا فى الخطأ ويسوق الى التذمر ويؤدى الى قيام مذاهب متطرفة تسير فى اتجاهات متعارضة فيعظم الاحتكاك وتضيع بعض قوى الجماعة عبثاً . والواقع أن المغالاة فى الفردية قد أدت الى زيادة الفوارق واشتداد ظلم الطبقات فقامت الاشتراكية المتطرفة وهى الشيوعية تهدد العالم أشد تهديد

ويتلخص المذهب الشيوعى فى وجوب امتلاك الأمة لجميع منابع الثروة ورأس المال لتتولى الانتاج والتوزيع لتحقيق المساواة . ويكفى للرد عليه أن نرجع بالقارىء الى ما أثبتناه فى بيان معنى المساوة وفى الغاء الملكية الشخصية . ولكن لا بد لنا استكمالا للبحث من ايراد ما يستند اليه دعاة المذهب من الأدلة . فهم يقولون أن ما يسميه أنصار الفردية بحرية التعاقد مغالطة ظاهرة . فالعامل الذى يُخيَّر بين الموت جوعا هو وأولاده وبين امضاء عقد مهما كانت شروطه لا يسمى مختاراً الا اذا صرف الاختيار الى اختيار أخف الضررين . وهو اذا اختار أهون الشرين فانما يستقبل الحاضر والتذمر يكاد يخنقه وينتظر المستقبل بقلب يكاد يخلعه الخوف ونفس يأكلها الحقد . ويقولون أن تكاثر عدد السكان

تكاثراً لا يماشيه ازدياد الانتاج يسوق الى زيادة الأيدى العاملة زيادة لابد معها اما من انخفاض مستوى الأجور أو زيادة عدد العاطلين وهذا أو ذاك يؤدى الى الاثراء المفرط من جهة والى الحرمان من جهة أخرى فتقل قوة الانتاج بانخفاض مستوى العيش وتعظم الفوارق بين الأغنياء والفقراء . ويقولون أن النظام القائم على مذهب الفردية يضيع سدى كثيراً من القوى كان من الممكن استخدامها فيما يخفف ويلات العالم ويوفر الثروة العامة اذا ما توحدت جهة الانتاج والتوزيع

فالمنافسة التجارية تدعو الى صرف مبالغ جسيمة وجهود عظيمة فى النشر والاعلان وتسيير قاطرات مختلفة مثلا لشركات مختلفة على خطوط متوازية فى جهات متقاربة . ويقولون أن امتزاج البيوتات المالية الكبيرة قلل من النفقات وزاد فى صافى الارباح وهذا دليل على أنه اذا تولت الدولة الانتاج توفرت القوى وعظم الربح فى الجملة فيعظم الرخاء . ويقولون أخيراً أن هذا الخصام الدولى لا يحركه الا ذوو المطامع الاقتصادية الواسعة وهذه المطامع تحد بطبيعة الحال وتخفف من حدتها اذا جعل الافراط فى الاثراء الفردى مستحيلا بالغاء الملكية الفردية

هذا استعراض لمذهب الاشتراكيين المتطرفين أتينا به للمقارنة بين المذهبين . وأدلة الاشتراكيين وان كانت صحيحة فى الجملة تحوى كثيراً من المغالطات والخلط . ومهما تكن قيمتها فالشيوعية لا يمكن أن تكون العلاج الشافى للأسباب التى أثبتناها لدى الكلام على المساواة . فاما أن توحيد جهة الانتاج وعدم المنافسة توفران الجهود والارباح فلا

يسلم به من يعلم أن المنافسة تدفع أصحاب الأعمال الى التفنن فى ابتكار استعمال أرخص الخامات وأقل الآلات استهلاكا للوقود وأجود السلع وأحسن الأشكال الى غير ذلك . فاذا تقرر هذا علمنا أن المنافسة لا احتكار الدولة أعمل على الرخاء والتقدم

أما محاولة التدليل على صلاحية النظام الشيوعى بنجاح امتزاج البيوتات المالية فمغالطة أشد ظهوراً لأن هذا الامتزاج عمل فردى يجنى ثماره المشتركون لا الجماعة مباشرة وهو على كل حال شكل من أشكال التعاون ولا يصح اتخاذه دليلا على صواب المذهب الشيوعى القائم على الغاء الملكية الشخصية وهو أمر يسوق الى الخراب الاقتصادى والانحطاط العام لأنه يؤدى الى خمود نار التنافس والتفنن

على أن المذهب الاشتراكى تطور تطوراً عملياً معتدلا وحامل لواء هذا المذهب الاشتراكيون الديموقراطيون وهم لا يرون الغاء الملكية الشخصية بل يرمون الى تقليل الفوارق بمساعدة العمال الفقراء على اعداد أنفسهم لمعترك الحياة الاجتماعية بتحسين سبل العيش ورفع المستوى الاخلاقى والفكرى بينهم من طريق الاستيلاء على أكثر ما يمكن الاستيلاء عليه من كراسى مجالس التشريع . واليهم يرجع الفضل فى تقرير حق الانتخاب للجميع ذكوراً وأناثاً فى أوروبا وغيرها وتخفيض المصاريف القضائية ووضع ضريبة مدرجة على الدخل فتزيد نسبة ما يجبى من الضرائب اطراداً بزيادة الدخل مع اعفاء الحد الادنى اللازم للعيش الضرورى من كل ضريبة ، ووضع تشريع خاص بالعمال لحمايتهم وتحديد ساعات العمل الخ وهى وسائل لا بد من اتخاذها

لاتاحة أكبر الفرص للنمو الفردى

نرى من هذا الاستعراض أن المغالاة فى تطبيق مذهب الفردية أو الاشتراكية ضارة بالجماعة لأن الاول يحرم الفرد جل مزايا الحياة الاجتماعية والثانى يسوق الى اضعاف المسئولية الشخصية واستعداد الفرد فيهبط الانتاج وتضمحل الجماعة . فالحكمة والمنطق السليم يقضيان باستشارة كل من المذهبين لدى تقرير طبيعة ومدى تدخل الجماعة للأخذ بالمحاسن واطراح مادونها وفى كل منهما مزاياه ونقائصه . لنتذكر دائماً أن الغرض من قيام الحكومات وسيادة القانون توفير أسباب الحياة الطيبة وأنه لا بد لذلك فى كل جماعة من سيادة الأمن ووفرة الانتاج ودقة توزيعه توزيعاً يعمل على تقليل الفوارق من جهة ويبقى على المسئولية الشخصية وروح المباراة والمنافسة من جهة اخرى . فاذا ترك كل فرد وشأنه كما ينادى دعاة الفردية كان من عدم تساوى قوى المتعاملين ما يجعل القوى يرهق الضعيف فيتعرض سواد الناس الى مساوئ لا يد لهم فى ايجادها وهذا لايساعد على تحقيق الحياة الانسانية الطيبة . ففريسة الاجحاف اما أن يذوى واما أن يدفعه الحقد والغيظ الى الخروج على النظام واستخلاص حقه بيده وكلا الأمرين شر على المجتمع . فاذا اتبعنا مذهب غلاة الاشتراكيين فبالغت الدولة فى تقييد الأفراد أضعفت المسئولية الشخصية وعاقت النمو الفردى فتنحط الجماعة وتتأخر . فالتدخل لابد منه ولكن تعيين طبيعته ومداه أمر يحتاج لأكبر عناية وأعظم

تفكير ويقتضى حساب نفسية الأمة وموارد البلاد ودرجة المدنيةوقوة التقاليد والعادات

اذن كيف يتدخل القانون ؟ هل تفرض الزاميـة التعليم ابتدائياً وعالياً أو يترك كل فرد يتعلم أو لايتعلم ؟ وهل يتدخل بين المستأجر والمالك فلا يدع أحدهما ينتهز ضعف الآخر ليستفيد على حسابه أو يترك للجميع حرية التعاقد فى كل الظروف ؟ وهل يترك العمال لأصحاب المعامل والشركات يتعاقدون كما يريدون أو يتدخل ليحمى الفريق الضعيف من ظلم القوى ؟ وهل يدع التجارة والصناعة والزراعة حرة أو يقيدها لأغراض اقتصادية أو سياسية ؟ وهل يحارب المخدرات والمسكرات أم يتركها على أن يحمى كل فرد نفسه من شرها ؟ وهل يقيد سن الزواج ويفرضه أو يدع الناس احراراً فى أن يتزوجوا فى أى سن أو لايتزوجون مطلقاً ؟ وهل يضع نظاما للتجنيد الاجبارى أو يترك الجندية للاختيار والتطوع ؟ وهل يجعل الضرائب الزامية أو اختيارية ؟ الخ الخ

تنادى الفردية بوجوب ترك الفرد يعمل ما يشتهى على أن لا يتدخل القانون الا لحماية الملكية الشخصية ومنع الاعتداء على الغير ويذهب الشيوعيون الى ترك كل شىء للدولة . وقد بينا أن كل مذهب يحوى كثيرا من المزايا والعيوب . ويجب على الباحث فى كل مسألة أن يضع أمامه ما يقتضيه النمو الذاتى من الحرية وما تستلزمه طبيعة الاجتماع من القيود قبل أن يقرر التدخل أو عدم التدخل مباشرة من جانب الدولة ولا ينبغى أن يغفل المشرع أو المنفـذ درجة ادراك الجماعة وحالها

الاقتصادية والنفسية وطبيعة العمل ليحدد مقدار التدخل ووسائله

فالضريبة يجب أن تكون اجبارية فى كل جماعة مهما ارتقت . اما وسائل جبايتها وتوزيعها فتختلف باختلاف موارد البلاد . والتجنيد الاجبارى ضرورى فى كل جماعة لم تبلغ درجة من الادراك القومى تدفع الافراد الى التسابق المدفاع عن كيان الجماعة وكرامتها . ولا لزوم لتقريره فى كل الجماعات التى بلغ احساسها القومى وشعور أفرادها بالواجب حدا يكفى معه مجرد ظهور الخطر ليتسابق الافراد الى اتقائه بالطرق التى تعينها الدولة ومنها التجنيد . والتعليم الابتدائى الاجبارى لازم فى كل جماعة لتتاح الفرصة لكل فرد فى النظم الديموقراطية لبلوغ أقصى ما تؤهله له طبيعته . وجلى ان وضع قاعدة عامة تسرى على كل الجماعات أمر مستحيل لكنا نقرر بلا تردد انه لا ينبغى أن يتدخل القانون الا « لازاحة العراقيل » من سبيل نموّ الافراد ولهذا الحد فقط . ولما كان الجهل والفوضى وزعزعة الامن وضعف الدفاع عن كيان الجماعة السياسى عراقيل فى سبيل نمو الافراد وبقاء الجماعات وحدات سليمة قادرة على القيام بنصيبها فى الاسرة البشرية كان تدخل القانون فى شؤون الافراد لازالتها من الطريق أمراً لا بد منه دون نظر الى الاشتراكية أو الفردية أو البلشفزم أو الفاشزم . أما الضابط فتقرره حال كل جماعة ولكنه على وجه العموم يقوم على عدم اضعاف المسؤولية الشخصية من جهة وتحقيق المساواة كما عرفناها من جهة أخرى . ولنذكر دائما أن الدولة ليست ممثلة فى فرد معين أو أفراد معينين ولكنها مجموع النظم فى كل جماعة من

تشريعية وقضائية وادارية واقتصادية ودينية واخلاقية الخ وانها لاسلطان لها على المسائل الروحية مباشرة وعلى ذلك لا يمكن أن تنهض بالأخلاق مثلا الا بوسائل غير مباشرة . فطرق التربية ومحاربة الموبقات وتصعيب تعاطى المخدرات والمسكرات واكثار الانتاج وزيادة الرخاء كلها وسائل تؤدى الى رفع المستوى الخلقى بتسهيل سيطرة الضمير والارادة على قوى الانسان الأخرى

وقبل أن أترك هذا البحث أرجو أن يذكر معه القارىء ما أوردناه عن حرية الجهر بالرأى وعلاقة الفرد بالجماعة والمساواة وحقوق الانسان وطبيعته ليسهل ادراك نتائج التدخل وعدمه .

ولكى يسهل علينا تصور مزايا الاختيار نتخذ نظام التجنيد مثلا . يذهب الجندى المتطوع الى ميدان القتال لتحقيق غرض من أغراض الدولة وهو مختار لملاقاة كل الاخطار والمصاعب التى يتعرض لها المقاتلون ، يذهب الى الميدان لا لأنه قهر على ذلك بدافع خارجى بل لانه استشعر وجوب قيامه بنصيب من التضحية فى سبيل غرض الجماعة المشترك الذى تعبر عنه ارادتها أو الارادة العامة وهو لذلك يستميت فى العمل لتحقيق هذا الغرض . أما الجندى الذى قد لا يذهب الى الميدان الا مكرها فلا يستشعر الروح السامية التى تدفع المتطوع للقتال بل يقاتل لان قوة خارجة ارغمته على القتال . فاذا ادركنا الفرق بين الجنديين ادركنا دقة تدخل القانون وعلمنا أن المصلحة تقضى بالا تتدخل الدولة مباشرة فى شؤون الفرد الا حيث لا مندوحة عن هذا التدخل

وإذا كان لابد لنا من الكلام بلغة الكتاب السابقين فنقرر أنه يلوح لنا أن العالم سائر فى السبيل الذى مهده له دعاة الاشتراكية الديموقراطية وأن التجارب هدته الى أنه لا خير لا فى الفردية المتطرفة ولا فى الاشتراكية المتطرفة . فاذا تلاشت بسرعة المذاهب المتطرفة كالبلشفزم والفاشزم وعاشت الديموقراطية الحقة فى ظل النظام النيابى المؤسس على أن الامة مصدر السلطان فسيكون تقدم العالم مطرداً وسرعته أزيد وويلات الطبقات الفقيرة أخف وسبل الافراط فى الترف أقل والاشتراك فى الثروة أعم . أما إذا هزمت الديموقراطية فسوف يشهد العالم هزات عنيفة قبل ان يتاح له السير على نظام ثابت . ونرجو أن يوفق قادة الأمم الى نصرة الديموقراطية فتتلاشى الشيوعية والفاشزم

ومن المشاهد أن الانتقال العنيف لا يكون إلا فى البلاد ذات النظم الجامدة المفرطة فى الحجر على حرية الأفراد فى القول والعمل ، أما النظم المؤسسة على التوسع فى الحرية فتساعد على التطور الهادىء مساعدة يدركها كل من راقب السهولة التى قامت بها حكومة من الاشتراكيين سنة ١٩٢٤ فى انجلترا ذاتها وقارنه بالانتقال الذى هز الجماعة الروسية هزة تكاد توقعها فى مهاوى الفوضى . كان نظام الحكم فى روسيا استبدادياً جامداً فلم يمكن استبداله إلا بثورة كادت تهلك الحرث والنسل وكان النظام الانجليزى مرنا مؤسساً على أن كلمة الأمة هى العليا ، لذا يتطور بلا ثورة ولا هزات مدمرة ولا سفك دم . فنحن حتى اذا تمشينا مع الفردية والاشتراكية وغضضنا النظر مؤقتاً عن النظرية التى نأخذ بها

نظرية سيادة الارادة العليا — نجد الدليل قائما على أن الأمة مصدر السلطان فعلا . واذا قلنا أنها مصدر السلطان فلسنا نحاول الانتقاص من سلطان الدولة ولكنا نحاول وضعه على أمتن الاسس

واذا اتخذنا نظريتنا أساساً لتقرير أن الامة مصدر السلطان لا نجد أى صعوبة . فارادة الدولة أو القانون كما ينبغى أن يكون هى الارادة العامة وهى كما عرفناها امتزاج ارادات الافراد الحقة أى ارادة الحياة الانسانية الطيبة . فاذا كان القانون كما ينبغى فلن يكون سوى التعبير عن حاجات الافراد وآمالهم ، والأمة مجموع الافراد باعتبارهم أعضاء فى المجتمع تقف قواها جميعاً على تحقيق هذه الحاجات فهى بطبيعة الحال مصدر الوحى والالهام والسلطان . تشعر الأمة بالحاجة الى تحقيق غرض فتضع النظم لتحقيقه فاذا ما استقرت النظم وتحققت حاجتها ودعت التجارب والتطورات الى تغيير النظم تعدلت ارادة الأمة وأخذت النظم شكلا آخر وهكذا . فالقوانين تصدر وتتعدل وتتغير لا لأن أعضاء الهيئة التشريعية يريدون ذلك ولكن لأن حاجات الجماعة ورغباتها تقتضى هذا التعديل أو التغيير فتوحى به وتدفع اليه . هكذا ينبغى أن تسير الأمور ، فالسير على هذه القاعدة مقياس نظام الحكم الرشيد . فاذا ما شذ نظام من نظم الحكم عنها فلن يصل بالجماعة الى الرقى المرجو بل لا بد أن تتخبط وتتعثر ولا بد من حصول القلق والاضطراب ولن تستقيم الأمور الا اذا وفقت الجماعة الى النظام الذى تدعو اليه وتنادى به الطبيعة الانسانية السليمة وهو سيادة ارادة الأمة

ان جعل الفرد والجماعة عنصرين غير ممتزجين ذوى مصالح متعارضة هو الذى ساق الى قيام مذهبى الفردية والاشتراكية . لكن الجماعة والفرد كل لا يتجزأ فالذات والغير يجب أن يتلاشى أمام المصلحة العامة المشتركة . لنرب الفرد اذن التربية الاجتماعية الصالحة التى تعمل على تقوية جميع ملكاته ومداركه بازاحة العراقيل من سبيلها ثم لنتركه ليأخذ بيد أخيه الانسان مدفوعا بعوامل انسانية بحتة الى سبيل الخير والنهوض . لقد لاحظنا من قبل أن جماعات الخير تزداد بنسبة الرقى المادى والخلقى فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر منها فى كل بلد آخر . فاذا علمنا أن تلك البلاد أبعد الأقطار عن الاشتراكية الرسمية أدركنا أن ليس المدار على المذاهب الرسمية ولكن المدار على التربية الاجتماعية والتمشى مع الروح الانسانية التى تهدينا اليها الفطرة السليمة ويساعدنا على بلوغها النظام الديموقراطى . ولن أجد ما أدل به على صحة هذا القول خيراً من ايراد ما أفضى به أحد رجال الاعمال بالولايات المتحدة الأمريكية فى جمعية مصرية نقلا عن العدد ١٠٩٥٦ من جريدة المقطم . قال مستر هايس الأمريكى فى نادى جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة :

أريد أن أقص عليكم نبأ من أنباء جمعية الشبان المسيحية بشيكاغو : منذ ١٥ سنة كان العيد الخمسينى لتأسيسها فى تلك المدينة فوجد المستر ماس كبير سكرتيريها أن الجمعية قد تجاوزت فى مشروعاتها الخيرية مقدرتها المالية فاصبحت مدينة بنصف مليون ريال فجمع أعضاء لجنة الادارة وقال لهم نريد أن نجمع من أهل شيكاغو مليون ريال نسد الدين بنصفه ونحفظ

النصف الآخر رصيدا للجمعية . دهش الحاضرون وظنوه حالماً لأن مليون ريال كانت فى ذلك الوقت شيئاً كبيرا وجمعه علاوة على الميزانية السنوية المعتادة وقدرها ٢٥ الف ريال مما يكسر الظهور . لكن الرجل كانت لا تثنيه عن عزمه صعوبة فقام فى الحال وأرسل دعوة لنحو مائة شخص من كبار أصحاب المصالح والمراكز العالية فى المدينة وبسط أمامهم الحالة ورجاهم أن لا يشرع أحدهم فى فتح باب الاكتتاب مالم يكن عازما على الاكتتاب بمبلغ كبير حتى نستطيع أن نحصل على المطلوب كله

فوقف المستر شد احد صاحبى محل مرشال وقال أن شركتنا مدينة لهذه الجمعية لأن ألوف المستخدمين عندنا يأتون من الأرياف وينزلون فى بيوت الجمعية وبتأثيرها عليهم تجدهم من أفضل العمال اجتهادا وأمانة وهذا هو أهم شىء فى أسرار نجاحنا ولذلك فانى اكتتب بمائة الف ريال ثم وقف المستر يوسف مرشال وقال انى أوافق على قول شريكى وأكتتب بمائة الف ريال . ثم وقف المستر روزنوالد وهو يهودى وقال : اذا افتتحتم فرعا للجمعية بقرب مكان تجارتى فانى أمنحها مائة الف ريال واذا فتحتم فرعا آخر بحى اليهود بشيكاغو أدفع مائة الف ريال أخرى وانى مستعد لاعطاء ٢٥ الف ريال لكل مدينة تجمع مائة الف ريال لفتح فرع للجمعية فى جهتها لليهود وأجعل باب هذه الهيئة مفتوحا مدة خمس سنوات من اليوم . وقد سعى مستر ماس حتى أقنع أربع عشرة مدينة أن تستفيد من هبة المستر روزنوالد . وقد لامه قومه اليهود على هبته هذه الطائلة للمسيحيين فقال لهم « لا تلوموا لانى قد عضدت جمعية الشبان المسيحية

أفضل معهد خيري ادارة ونفعاً للانسانية عامة »

ثم قام تاجر آخر ولم يكن يعطينا أكثر من ٢٥ ريالا في السنة وقال ان فتحتم فرعا بقرب محل تجارتي فانى أدفع مائة ألف ريال . وهكذا لم تمض عشرة أيام حتى جمعنا مليونا ومائتى ألف ريال

ثم شرعنا فى إقامة نزل للشبان الفقراء ولمتوسطى الحال الذين يجيئون الى المدينة طلباً للعلم أو الاشغال وجعلنا أجرة المبيت فيها بين ٦ و ١٠ قروش والاقامة والطعام ريالا على الأكثر وأعددنا فيها ١٨٥٠ غرفة نوم . صار الناس من رجال وسيدات وأرباب مصالح وقضاة وقسوس وغيرهم يذهبون الى ذلك النزل بالتناوب ويتحادثون مع الشبان فيجد هؤلاء كل ليلة زواراً يجالسونهم ويحادثونهم وما أعجب ما أحدثت تلك المجالسات والمحادثات من التغيير وكانت التضحية التى قام بها الرجال والنساء خدمة للشبان منتجة رجالا نافعين للوطن

ثم انتخبنا جهة فى المدينة من أحوج الأحياء لخدمة الجمعية يطلقون عليها اسم جهنم الصغيرة ولو رأيتموها اليوم بعد أن شيدنا فيها بناء للأولاد كلفنا ٢٠٠ ألف ريال وصرنا نشتغل بينهم ومعهم لوجدتموها كواحة فى برية وكنور فى وسط ظلام

ومن أربع سنوات أراد المستر ماسر أن يدرس حالة المدينة ليرى خدمة الجمعية بالنسبة للسكان فألف لجانا لذلك وجاءت تقاريرها فتبين أن عملنا يتناول ١٥ ٪ من السكان ولكى نصل الى الباقين يلزمنا ٢٠ مليون ريال ووطد النية على جمعها ولو فى عشر سنوات . ومع أن المستر ماسر

قد انتقل الى الأبدية منذ سنتين فان تأثيره بيننا خالد والعمل مستمر وقد جمعنا الآن ثمانية ملايين ولنا ثقة وطيدة فى أننا سنحصل على الباقى

للجمعية فى شيكاغو نحو من ١٧٥ سكرتيراً ولكن أكثر من ٤٠٠٠ رجل من أرباب المصالح والمراكز يعطون للجمعية شيئاً من أوقاتهم الثمينة فيجلسون فى لجانها ويتطوعون فى خدمتها بطرق شتى

فلا تظنوا أن الجمعية تستطيع النجاح بمساعى موظفيها فقط ان لم يدعمهم الرجال الأقوياء مثلكم لا بأموالهم فقط بل بأفعالهم ومواهبهم

إن هذه المدينة (يريد القاهرة) ستكون واحدة من مدن العالم العظيمة ولكن هذا لايتم لها بأموالها ولا بمبانيها ولا بسياستها ولا بعلمائها بل أول كل شيء وقبل كل شيء بصفات مواطنيها وأخلاقهم وهذه الجمعية (يعنى جمعية الشبان المسيحيين) من بناة الأخلاق . الفرصة اليوم فى أيديكم لاعداد وطنيين ينهضون بالوطن الى السماك الأعلى اذا بنيتم أخلاقهم على المبادىء السامية الشريفة وهذبتم عقولهم أفضل تهذيب وقويتم أجسامهم بكل الوسائل الصحية والرياضية . « انتهى »

هذه صورة لمجهود الفرد أتينا بها لاثبات أن التعاون الممزوج بروح الايثار هو أمتن الدعائم لنهوض الجماعات لا الفردية ولا الاشتراكية ولا غيرهما من المبادىء المبنية على التفرقة بين الذات والغير والفرد والجماعة واعتبارها عناصر متنافرة . أرأيت إذن سر النجاح ؟ انه فى النظام والتربية والانتاج والرخاء وسيادة خلق الايثار فليكن مجهود الدولة

موجها الى تحقيق هذه الأغراض لتسير الانسانية بخطى ثابتة فى طريق النهوض والفلاح

والآن وقد أتينا على شىء من طبيعة ومدى تدخل الدولة فلنرجىء بعض التفاصيل لحين الكلام عن التشريع فى الجزء الثانى حتى لا نضطر الى التكرير

الفصل الخامس

كيف نشأ السلطان — نظام الحكم — الديموقراطية — العرش

ان قيام الدولة ووجود الحكومة من ظواهر التطور البشرى قضت بهما ضرورة وجود سلطة يدين الجميع لها بالطاعة واداة لتنفيذ ارادة هذه السلطة . ولكى تكون هذه السلطة أبعد ما يمكن عن التأثر بالعوامل الشخصية كالأنانية والحقد والميل مع الهوى يجب أن يكون مصدرها الهيئة الاجتماعية ممثلة فيما نطلق عليه اسم الدولة . هذا ماندركه اليوم . ولكن كيف نشأت الفكرة ؟ لا أريد اتعاب القارئ بتكرير الأبحاث النظرية التى أصبحت عقيمة ولأثبت هنا رأيى الخاص :

ان الجماعات الأولى اهتدت بفطرتها الانسانية وغريزتها الاجتماعية الى ضرورة اختيار حكم ذى صفات خاصة ليفصل فيما كان يشجر بين الأفراد من خلاف وليقودهم فى الحركات العامة التى تستدعى توحيد